2023

حقوق المرأة في ظل قانون الأحوال الشخصية الجديد

إعداد
الهلالي محمد

تحرير
محمد البدوي

فبراير 2023

ECHRD

حقوق المرأة في ظل قانون الأحوال الشخصية الجديد

الائتلاف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

وهي المبادرة التي أطلقتها مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان تتكون من 500 من جمعيات ومنظمات تنموية في 9 محافظات يهدف إلى تعزيز أوضاع حقوق الأنسان في مصر. وتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات

وتوزعت الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المشاركة في المبادرة في 9 محافظات وهي: "القاهرة، الغربية، البحيرة، الإسكندرية، بنى سويف، سوهاج، الأقصر، قنا وأسوان

صفحة الفيس بوك https://www.facebook.com/profile.php?id=100090569196942

© ALL RIGHTS RESERVED- 2021
FDHRD

حقوق المرأة في ظل قانون الأحوال الشخصية الجديد

مقدمة: –

يعد قانون الأحوال الشخصية واحداً من أكثر القوانين الشائكة التي تنظم أخطر القضايا التي تواجه مجتمعنا، حيث أنه ينظم علاقة الأفراد فيما بينهم من حيث صلة النسب والزواج وما ينشأ عنه من مصاهرة وولادة وولاية تعليمية وحضانة وحقوق وواجبات متبادلة.

وقد عانت المرأة المصرية الكثير فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية المتعاقبة وعلى سبيل المثال مسكن الزوجية وطردها وأبنائها منه دون وجه حق، من المشكلات التي تواجه المرأة، وتجد نفسها إما تضطر للعودة بأبنائها إلى بيت أهلها بسبب عدم مقدرتها المادية لحصولها على مسكن أخر، الأمر الذى تواجه فيه مشاكل كبيرة ويصيبها وقد يصيب أبنائها بأذى نفسى بالغ، بسبب إحساسها بالقهر أو عدم الخصوصية هي وأبنائها وتدخل الأهل في كل أمور حياتها، أو التفكير في فرصة عمل لتأجير مسكن أخر ، حتى تحافظ على استقلالها وأبنائها وتواجه بهم الحياة بمفردها.

كذلك حقها في الولاية سواء على نفسها ومالها وحقها في العمل والسفر دون ضرورة حصولها على موافقة الزوج، الذى قد يرفض لمجرد تعنته معها في الحصول على حقها وتعطيل مصلحتها، أو حقها في الولاية على أبنائها سواء في الولاية التعليمية عليهم أو الولاية على أموالهم وصحتهم .

كذلك عانت الكثير من المطلقات ويلات الطلاق الشفوي أو الطلاق الغيابي، حيث تجد المطلقة صعوبة في أثبات وقوع الطلاق الشفوي ويتركها الزوج معلقة دون حصولها على أي حقوق، وفى

الطلاق الغيابي تتفاجئ بالزوج قد طلقها غيابيًا وأحيانا يعيدها إلى عصمته مرة أخرى دون سابق إنذار، وكأنها دمية بين يديه،

أيضا بيت الطاعة من الأمور التي يعاني منها الزوجات وقد يستغل الزوج إنذار الدخول في بيت الطاعة حتى تقوم الزوجة بعمل اعتراض على إنذار الطاعة وتضطر في النهاية لطلب الطلاق على الإبراء أو طلب الخلع والتنازل عن كل حقوقها، والجميع يدرك تماما أن بيت الطاعة مجرد كلمة يستغلها بعض الأزواج للضغط على زوجاتهم وإهدار حقوقهن، حتى يوصمها في النهاية بلقب "ناشز" لتسقط عنها كل حقوقها أو تتنازل هي برغبتها عن حقوقها لتحصل على حريتها دون إهانة كرامتها."

وفي سبيل حرص القيادة السياسية في الحفاظ على تماسك الأسرة المصرية بإعتبارها اللبنة الأساسية للمجتمع والأمة المصرية، ومنادة بعض الأسر بضرورة وضع تعديلات على قانون الأحوال الشخصية من أجل أن يتماشي مع مجريات الحياة الآن فقد نادى الرئيس عبد الفتاح السيسي بإنشاء قانون الأحوال الشخصية الجديد من أجل الحفاظ على الأسرة وصون حقوق الزوجة وعدم إنحيازه لطرف على حساب الآخر ويركز على حقوق الأطفال ويقلص عدد حالات الطلاق ويقيد التعدد والطلاق يقع أمام قاضى ولا بد من توثيقه.

وقد قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بتوجيه عدداً من الرسائل بشأن قانون الأحوال الشخصية في مايو 2022 حيث يعتبر من أخطر القضايا التي تواجه المجتمع ومطلوب وضع قانون منصف للحد من التفكك الأسري الذي يؤثر على مستقبل الأجيال القادمة ومشاكل الأحوال الشخصية تعمل على عزوف الشباب عن الزواج وتكوين الأسرة.

لذلك تم تشكيل لجنة من أجل صياغة قانون الأحوال الشخصية الجديد تراعي جميع الفئات، وتم إعداد صياغة أولية لعدد 188 مادة ليتم الإنتهاء منه في فبراير 2023 ويتم طرحه لنقاش مجتمعي.

لذلك **سيهدف هذا التقرير** إلي بيان الحقوق التي ستكتسبها المرأة في ظل قانون الأحوال الشخصية الجديد من خلال معرفة: -

1- معني الأحوال الشخصية والتعريف بقانون الأحوال الشخصية وبدايته.

2- معرفة الهدف الرئيسي من القانون واللجنة التي قامت بإعداده وتكوينها وأبرز ما تم صياغته حتي الآن.

3- معرفة أبرز ملامح قانون الأحوال الشخصية الجديد، وشروط جديدة للزواج في قانون الأحوال الشخصية الجديد.

4- معرفة حقوق المرأة في ظل قانون الأحوال الشخصية الجديد وتأييد النساء للقانون.

5- معرفة حقوق الطفل في قانون الأحوال الشخصية الجديد

تعريف الأحوال الشخصية والقانون الخاص بها وبدايته:-

أولا:- تعريف الأحوال الشخصية:-

مصطلح الأحوال الشخصية هو مصطلح حديث دخيل علي الفقه الإسلامي وقام فقهاء الإسلام بالبحث حول ما يتعلق بأحوال الإنسان الإجتماعية الخاصة والعامة في كتب الفقه ولكنهم لم يطلقوا علي تلك الأبحاث الأحوال الشخصية وأول من إستعمل هذا المصطلح في الفقه الإسلامي العلامة محمد قدري باشا عام 1886.

قام القاضي علاء الدين خروفه بتعريف الأحوال الشخصية علي أنها "قواعد تبحث عن أحوال الإنسان وعلاقته بأسرته وبالمجتمع" ، كما قامت محكمة النقض المصرية بتعريف الأحوال الشخصية علي أنها "مجموع ما يتميز به الإنسان عن غيره من الصفات الطبيعية أو العائلية التي رتب القانون عليها أثراً قانونياً في حياته الإجتماعية ككون الإنسان ذكراً أو أنثي وكونه زوجاً أو أرملاً أو مطلقاً أو أباً شرعياً أو كونه تام الأهلية أو ناقصها لصغر سنه أو عته أو جنونه أو كونه مطلق الأهلية أو مقيدها بسبب من أسبابها القانونية".

ثانياً:- تعريف قانون الأحوال الشخصية:-

يعرف قانون الأحوال الشخصية علي أنه "مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم علاقة الأفراد فيما بينهم من حيث النسب والزواج وما ينشأ عنه من مصاهرة وولادة وولاية وحضانة وحقوق وواجبات متبادلة وما قد يعتريها من إنحلال تترتب عليه حقوق في النفقة والحضانة والإرث والوصية".

لذا فقانون الأحوال الشخصية هو القانون الذي ينظم شئون الأسرة بدءاً من نشوئها بعقد الزواج وما يترتب عليه من حقوق لكلا الطرفين وواجبات، وينظم طرق إنحلال هذا العقد بالطلاق أو الوفاة وما يترتب لكل فرد من الأسرة بموجبها وما يجب عليه، وينظم شئون الأولاد وحقوقهم وحقوق والديهم عليهم. لذا فيعتبر القانون الذي يرافق الإنسان منذ بدء خلقه وهو جنين حتي وفاته وإلي ما بعد الوفاة من إرث ووصية.

ثالثاً: - قانون الأحوال الشخصية الجديد: -

الهدف الرئيسي من قانون الأحوال الشخصية الجديد:-

يعتبر الهدف الرئيسي من قانون الأحوال الشخصية الجديد إعداد مشروع متكامل للأحوال الشخصية يسعي لإلغاء التعدد في القوانين الحالية والتي تبلغ 6 قوانين، كما أن القانون القديم غير منظم وشامل لجميع الأمور مما يجعل القضاة يرجعون للمذهب الحنفي فالقانون سيضع حلولاً لكل المشاكل من أجل التسهيل علي القضاة، كما يهدف للحفاظ علي الأسرة من خلال صندوق دعم الأسرة المصرية ويتكفل بدعم الأسرة في الأوقات الحرجة وتساهم الحكومة في هذا الصندوق بقدر ما يساهم فيه المواطنين.

ولعل زيادة حالات الطلاق في مصر أيضاً من الدوافع الرئيسية لإنشاء مثل ذلك القانون من أجل الحد منها حيث بلغت حالات الطلاق في مصر في السنوات السابقة لأعداد كبيرة.

إحصائيات رسمية عن أعداد حالات الطلاق في مصر:-

1- تشير الإحصائيات إلي وجود أكثر من 5 مليون حالة طلاق منذ 1965 حتي الآن.

2- كشف الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء تسجيل مصر 254777 حالة طلاق في عام 2021 مقارنة بـ 22239 حالة خلال عام 2020 أي إرتفاع نسبة بمقدار 14.7% مقارنة بالعام السابق أي أنه هناك حالة طلاق تقع كل دقيقتين، وما بين 25 لـ 28 حالة كل ساعة، و630 حالة في اليوم، بمعدل 18500 حالة في الشهر.

3- زيادة نسب الطلاق بين الشباب في الفئات العمرية من 25 إلي 35 عاماً جعلت مصر في صدارة دول العالم من حيث حالات الطلاق.

4- أعلي نسبة في حالات الطلاق تكون في السنة الأولي والثانية من الزواج ممن لهم أطفال في عمر شهور والنسبة الأكبر في مراحل حالات الطلاق تقع ما بين سن 18 و 20 عاماً.

5- 12% من حالات الطلاق يقع في العام الأول من الزواج ، و9% في العام الثاني، و6.5 في العام الثالث أي أنه في أكثر من ربع حالات الطلاق تقع بعد أقل من 3 أعوام من الزواج.

لجنة إعداد قانون الأحوال الشخصية الجديد:-

قام وزير العدل بتشكيل لجنة في 5 يونيو 2022 لإعداد القانون مكونة من 10 قضاة بينهم قاضيتين وتم إعطاء مهلة 4 أشهر من أجل الانتهاء من مسودة المشروع في 5 أكتوبر 2022 وتختص اللجنة بإعداد مشروع قانون للأحوال الشخصية للمسلمين ومحاكم الأسرة بهدف تحجيم النزاعات وتحقيق العدالة الناجزة من خلال رؤية متوازنة تضمن حقوق سائر الأفراد.

وقامت اللجنة بتلقي أكثر من 4733 مقترح من المهتمين بشأن الأحوال الشخصية تم تصنيف كل مقترح حسب أبواب القانون مثل الزواج والطلاق والنفقة وقامت اللجنة بقراءة اكثر من 20000 مقترح وقرر وزير العدل مد هذه المهلة لحين إنتهاء اللجنة من عملها.

وقامت اللجنة بعقد أكثر من 20 جلسة نقاش تم خلالها صياغة أولية لعدد 188 مادة ومن المفترض الإنتهاء من عملها خلال فبراير 2023 وطرح المشروع لحوار مجتمعي في مارس ومن ثم عرضه علي مجلس الوزراء وإحالته لمجلس النواب لمناقشته وإجراء التعديلات عليه إذا كان بحاجة إلي تعديلات وتصديق رئيس الجمهورية عليه في نهاية الفصل التشريعي الحالي 30 يونيه القادم ثم صدور اللائحة التنفيذية له من قبل وزارة العدل خلال الـ 6 أشهر التالية علي صدوره.

بإصدار القانون سوف يتم إلغاء 6 قوانين متعلقة بالأحوال الشخصية وتستكمل اللجنة صياغة مسودة القانون خاصة ما يتعلق بوضع الإجراءات ومسائل الولاية علي المال.

وقد شارك في إعداد هذا القانون جمع من القضاة ومؤسسات المجتمع المدني من الأزهر والكنيسة والإفتاء وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وغيرها من المؤسسات كما تم الاستعانة بأساتذة من كلية الطب والطب النفسي وعلم الإجتماع وشركات التأمين ويتضمن مجموعة من التعديلات المهمة التي تحافظ على الأسرة المصرية وتحمي حقوق كلا الزوجين والأبناء.

أبرز ملامح مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد:-

1- القانون يهدف إلى صياغة متكاملة مفصلة للأحوال الشخصية حتى يسهل على الجميع فهمه واستيعاب نصوصه خاصة الأفراد غير العاملين بالمسائل القانونية.

2- تطرق مشروع القانون الجديد إلي إشكاليات لم تتطرق لها القوانين السابقة مثل مشاكل الخطوبة والزواج العرفي.

3- انشاء صندوق لرعاية الأسرة ووثيقة تأمين لدعمها في مواجهة كل من النفقات والتحديات ذات الصلة بمسائل الأحوال الشخصية.

4- أن تلتزم الدولة بتوفير مصادر تمويل الصندوق ودعمه.

5- يتضمن مشروع القانون منح القاضي صلاحيات جديدة في التعامل مع الحالات العاجلة من أجل دعم الأسرة.

6- وضع نظام جديد يجمع منازعات كل أسرة أمام محكمة واحدة.

7- إستحدث إجراءات من أجل الحد من ظاهرة الطلاق.

8- الحفاظ علي الذمة المالية لكل زوج ونصيب كل منهم من الثروة المشتركة التي تم تكوينها أثناء الزواج.

9- إعادة صياغة وثيقتي الزواج والطلاق بما يضمن إشتمالها علي ما اتفق عليه الطرفان عند حالتي الزواج والطلاق.

10-توثيق الطلاق كما هو الحال في توثيق الزواج.

11-عدم ترتيب أي إلتزامات على الزوجة إلا من تاريخ علمها بالطلاق.

شروط جديدة للزواج في مشروع قانون الأحوال الشخصية:-

- **إجراء فحوصات طبية للزوجين قبل الزواج ونتائج الكشف الطبي تكون مميكنة من وزارة الصحة لتأكيد صحة سلامة التحاليل.**

أهمية إجراء فحوصات طبية مثل فحص شامل للذكور والإناث للتأكد من عدم وجود أي مرض، وتحليل مخدرات لكلا الطرفين المقبلين علي الزواج، ولو كان الزواج بعد سن الأربعين تخضع المرأة لفحص سرطان الثدي وتحليل العقدة الليمفاوية.

- **يتم عقد الزواج بإذن من لجنة تتكون من قاضي ومستشار من الصحة لتعطي الموافقة للمأذون بعقد القران.**

تقوم اللجنة بتقييم الحالة النفسية لكلا الطرفين المقبلين علي الزواج، ومعرفة كلا الطرفين بالحالة الصحية للطرف الآخر وتوعيتهما، والإرشاد والتأهيل والنفسي والإجتماعي للمقبلين علي الزواج،

وزيادة التوعية بأهمية الفحص الطبي ما قبل الزواج وتقديم الإستشارات الطبية حول الأمراض، والإفصاح عن حالة الشخص الحامل للمرض الوراثي إن وجد في أحد المقبلين علي الزواج، وفي حالة وجود نتائج سلبية بالتحاليل الطبية وظهور شيء يمنع الزوجين من الإنجاب كالعقم مثلاً لا يتم رفض الزواج لكن تتم الإجراءات وفق رغبة الزوجين بعد معرفة هذا الأمر.

- **إنشاء صندوق لدعم الأسرة يتم وضع بعض الأموال فيه من المقبلين علي الزواج.**

يتم إنشاء صندوق دعم الأسرة ويقوم بتمويله المقبلين علي الزواج والحكومة لكي يتم وضع مبلغ من المال ويضاف إلي مصروفات عقد القران من أجل تجنب حدوث عدة أزمات تؤثر علي الأطفال نتيجة عدم التفاهم بين الأزواج وعدم الإنفاق عليهم:

100 جنية للزواج، و100 آخرى حال الطلاق، و100 للمراجعة، و50 لأول مستخرج من شهادة الميلاد، و50 لإستخراج شهادة الوفاة أو القيد العائلي أو بطاقة الرقم القومي، و1% من مؤخر الصداق المنصوص عليه بعقد الزواج بحد أدني 100جنيه.

و يؤكد الخبير الاقتصادي د/ السيد خضر إن إنشاء صندوق رعاية الأسرة هو شيء إيجابي نظراً لأن للسيدات المعيلات الحاملات المشقة ومعاناة التكاليف الاقتصادية، فالصندوق يكفل لهؤلاء الأسر والسيدات احتياجاتهم، فهو جزء من الدعم المتواصل لبرامج الحماية الإجتماعية من قبل الدولة المصرية ومدى الاستمرار في ذلك، كما أن الصندوق سيقوم بالتغلب علي كافة التحديات والوقوف بجانب المرأة وخاصة المرأة المطلقة ففكرة الصندوق ضرورية من أجل الحفاظ لي دعم الأسر المصرية.

- **إعداد وثيقة ما قبل الزواج للإتفاق علي بعض الشروط**

نص القانون علي إعداد وثيقة ما قبل الزواج للإتفاق علي بعض الشروط ومن خلال تلك الوثيقة يتفق الطرفان عليها قبل الزواج بشرط ألا تخالف الشرع، كما يتيح القانون تقنين أوضاع الزواج العرفي الذي صدر قبل القانون أما بعدها فلن يتم إعتراف القانون به.

حقوق المرأة في ضوء قانون الأحوال الشخصية الجديد:-

لقد تمتعت المرأة في ظل قانون الأحوال الشخصية الجديد بالعديد من الحقوق والمزايا وعمل القانون علي حمايتها وصون حقوقها والتسهيل عليها في حالة حدوث خلافات أسرية من خلال تجميع جميع القضايا أمام محكمة واحدة.

ولقد كان هناك تأييد من قبل العديد من النساء والناشطات في مجال حقوق الإنسان لملامح القانون الجديد ورأوا أن القانون الجديد يصب في مصلحة جميع الأطراف وخاصة المرأة والطفل ويعمل علي حماية المرأة.

أولاً:- الحقوق التي تتمتع بها المرأة في ظل القانون الجديد:-

قانون الأحوال الشخصية الجديد يعالج مجموعة من القضايا الهامة التي تحمي حقوق المرأة وتتمثل أهم تلك القضايا فيما يلي:-

1- قضية تعدد الزوجات برخصة قضائية وبموافقة الزوجة:

إستند القانون إلي رؤية شرعية ترتكز علي رأي علماء الدين وعلماء الأزهر فالقانون يعالج قضية تعدد الزوجات فهو لا يمنعه كشرع ولكن ينظمه من خلال ذهاب الزوج إلي المحكمة للحصول علي رخصة زواج وتعدد.

وتقوم المحكمة بإعلام الزوجة أو الزوجات السابقات بذلك ويقومن بإدلاء رأيهن فلو وافقت الزوجة السابقة تسري الحياة ولكن مع الإتفاق علي وضع الأولاد ونفقتهم ورعايتهم ويلتزم الزوج بما تم الإتفاق عليه وللزوجة السابقة الحق في الطلاق والإحتفاظ بكل حقوقها إن لم يطبق هذا الإتفاق في المستقبل، أما إذا رفضت المرأة التعدد فلها الحق في طلب الطلاق وأخذ جميع حقوقها.

2- تجميع قضايا الطلاق في ملف واحد:-

إشتمل القانون الجديد علي جعل قضايا الأسرة وقضايا الطلاق في ملف واحد فلو أن هناك 17 قضية مترتبة علي الطلاق فسيتم جعلها في ملف واحد، كما أنه في ورقة الطلاق يتم الإتفاق علي كل شيء يتعلق بالنفقة والحضانة وحقوق الزوجة المالية والولاية التعليمية.

كل ما يترتب علي الطلاق من قضايا يتم الفصل فيها في نفس دعوى الطلاق وهو الذي يساهم في إنقاذ آلاف الأسر من سنوات تضيع في المحاكم.

3- حضانة الأم والأرملة:-

بالنسبة لحضانة الأم: يستمر سن حضانة الأم للأطفال حتي 15 سنة مثل القانون السابق ولكن تم تغير موضع الأب لجعله في المرتبة الثانية بعد الأم مباشرة.

فوفقاً للقانون الحالي يأتي الأب في مرتبة بعيدة جداً فلو توفيت الأم يعود الطفل للجدة للأم وهي رؤية غير إنسانية لأنه من الممكن أن تمنع الجدة أبيه من رؤيته ويعتبر حكم علي الطفل بفقدان الأب والأم معاً وأن الأسرة تتكون من طرفان أب وأم فإذا غاب طرف يعود الطفل للطرف الآخر حتي ينشأ الطفل نشأة طبيعية.

إذ قام القانون الجديد بجعل الأب يرعى الأطفال بعد فقدان الأم، وفي حالة الطلاق وتبين أن الأم لا تستحق الحضانة بحكم محكمة فيكون الأب هو الحاضن.

وبالنسبة لحضانة الأرملة: حدد القانون أنه لا تسقط الحضانة عن الأرملة في حالة الزواج مرة آخرى إلا إذا ثبت عدم صلاحية أو عدم أمانة زوج الأم، كما لا تسقط الحضانة عن الأم بزواجها من آخر ما لم يقرر القاضى خلاف ذلك لمصلحة المحضون وفقاً للتقرير الإجتماعي والنفسي لحالة الطفل وفي هذه الحالة لا تستحق أجر مسكن وحضانة.

4- فكرة الاصطحاب لغير الحاضن:-

جعل القانون الجديد الطرف غير الحاضن اصطحاب الطفل إلي بيته في الإجازات القصيرة أو الطويلة لعدد من الأيام ولكن يشترط علي الأب الالتزام بالإنفاق مع الأم في رعاية الطفل، وهو يجعل الطرف غير الحاضن يتمتع بأبوبته وأمومته ناحية الطفل كما أنه سيمكن أهل غير الحاضن من رؤية الطفل فلن يشعر بفقدان الطرف الآخر من عائلته.

5- الخطبة رد الهدايا ومنع الشائعات:-

يقوم قانون الأحوال الشخصية بحل بعض المشاكل في مرحلة الخطوبة فلو تم فسخ الخطوبة بإتفاق الطرفين فيحصل كل منهم علي ما أنفقه ومنع حصول المخطوبة علي المجوهرات أو الشبكة في حال لم يتم الزواج .

كما يتم تجريم الحديث بالسوء علي الطرف الآخر عند فسخ الخطوبة قانونياً.

6- الخلع:-

نص قانون الأحوال الشخصية الجديد في المادة 20 علي أن الزوجين أن يتراضيا فيما بينهما علي الخلع إن لم يتراضيا وأقامت الزوجة دعواها بطلبه وإفتدت نفسها وخلعت زوجها بالتنازل عن جميع حقوقها المالية الشرعية وردت عليه الصداق الذي أعطاه لها حكمت المحكمة بتطليقها عليه.

ولا تحكم المحكمة بالتطليق بالخلع إلا بعد محاولة الصلح بين الزوجين عن طريق ندبها لحكمين لموالاة مساعي الصلح بينهما خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

7- الدعاوي القضائية بين الأزواج في قانون الأحوال الشخصية:-

أتاح قانون الأحوال الشخصية الجديد لكل من الزوج والزوجة حرية اللجوء للقضاء لحل النزاع بينهما ومنح لكل منهما حق إقامة دعاوى قضائية فأصبح للزوجة الحق في إقامة 27 دعوى قضائية أمام محكمة الأسرة مقابل 11 دعوى للزوج.

دعاوى الزوجة تتمثل في: النفقة – الخلع – مؤخر الصداق – التمكين – مصاريف ولادة – مصاريف دراسة – أجر رضاعة – بدل فرش وغطا – دعاوى تطليق للضرر والشقاق وللهجر وللجنون – دعاوى إثبات نسب وغيرها من الدعاوى الآخرى.

دعاوى الزوج تتمثل في: إنذار طاعة – اثبات نشوذ – دعاوى عدم التعرض بحكم نفقة النشوذ – رد الشبكة والهدايا – دعاوى تخفيض نفقة – كف عن مطالبة بنفقة صغيرة – نفي النسب – رؤية – إسقاط حضانة – ضم الصغير لأبوه لبلوغه أقصي سن الحضانة – دعوى تعويض سوء لأي طرف نتيجة للضرر أو عدم الإلتزام.

8- إنتهاء عصر الطلاق الشفوي:-

لقد ضمن القانون الجديد مواد من أجل تنظيم الطلاق الشفوي والرجعة الشفوية من خلال مجموعة من النصوص المنضبطة في هذا الشأن تلزم الزوج الذي يطلق زوجته شفوياً أن يوثق الطلاق عند مأذون أولاً ويخطر زوجته به وأيضاً في حالة الرجعة الشفوية إذا أراد إرجاعها إلي عصمته مرة آخرى، كما أنه تسرى أحكام هذا الطلاق الشفوي أو الرجعة الشفوية من وقت علم الزوجة حيث أنه في حالات كثيرة يقوم بعض الأزواج بإخفاء تطليق زوجاتهم أو إرجاعه إليهم ويتم إكتشاف ذلك في المحاكم.

9- وثيقة ما قبل الزواج:-

تعمل تلك الوثيقة علي حماية حقوق المرأة من خلال الإتفاق بها علي بعض الشروط وستكون مرجعية أساسية عند حدوث أي خلاف حتي لا يتم اللجوء إلي المحكمة، وتتضمن مجموعة من

الشروط يتفق عليها الطرفان قبل الزواج بشرط عدم مخالفتها للشرع ومنها إشترط الزوجة عدم الزواج بآخرى أو أي إشتراطات آخرى.

10- تقنين أوضاع الزواج العرفي: -

سيعمل القانون الجديد على تقنين وضع الزواج العرفي الذي تم قبل صدور القانون أما بعدها فلن يتم الإعتراف به قانوناً ووفقاً لمشروع القانون في حالة وجود زواج عرفي لن تستطيع الزوجة المطالبة بحقوقها في المحاكم لأنها وافقت لزواج عرفي ليس موثقاً.

11- مناصفة الثروة عند الطلاق: -

نص القانون علي مناصفة الثروة عند الطلاق من خلال كتابة نص عند الزواج يسمح بإقتسام ما تم تكوينه من ثروات وممتلكات وأموال خلال فترة الزوجية وفي حالة الطلاق يتم تقسيمها مناصفة او بشكل نسبي حسب الإتفاق وذلك بخلاف الحقوق الآخري المترتبة علي الطلاق، ولكن لا يدخل في هذا الإتفاق العائد المادي أو الميراث او الهبة التي تؤول لأحد الزوجين أو تم تكوينه قبل الزواج.

12- قضايا النسب: -

نص القانون علي أنه يثبت النسب أو يتم نفيه بمجموعة من الوسائل ومنها الأدلة والشهود وكافة التحاليل الطبية والوسائل العلمية وفي حالة رفض التحاليل يدل ذلك علي ثبوت النسب، ولا بد من اللجوء إلي تحليل DNA من أجل إثبات النسب في الخلافات الزوجية وقي حالة امتناع الزوج عن إجراء الإختبار يتم إعتبار هؤلاء الأبناء أبناؤه.

ثانياً: – تأييد من قبل النساء وناشطات في مجال حقوق المرأة للقانون الجديد: –

لقد أيدت مجموعة من النساء والناشطات في مجال حقوق المرأة قانون الأحوال الشخصية الجديد ومن أبرزهم:–

1– قالت د/هالة بدران الناشطة في مجال حقوق المرأة أن الدولة المصرية مهتمة بتعديل القانون وتولي الدعم للأسرة وأن الدولة مهتمة بتشجيع القوانين التي تعمل على حماية المرأة، وأنه تم وضع بنود للحد من حالات الطلاق حتى أنه في حالات الطلاق إهتم القانون بوضع مجموعة من النقاط تنص على أن يتم الطلاق بشكل يحترم الطرفين وألا يكون هناك نزاعات.

2– قدم المجلس القومي للمرأة برئاسة د/مايا مرسي وجميع عضواته الشكر للرئيس عبد الفتاح السيسي بسبب حثه علي ضروره مناقشة قضايا الأسرة بحيادية وأمانة ودون مزايدة، وتؤكد مايا مرسي عن فخرها وإمتنانها بهذه التصريحات التي تؤكد حرص القيادة السياسية علي الخروج بقانون متوازن وعادل للأحوال الشخصية وقالت أن الخروج بهذا القانون يعتبر ضرورة ملحة لأن هذه القضايا تمس جميع أفراد المجتمع وخاصة المرأة والطفل وأن الخروج بقانون عادل ومنصف للأحوال الشخصية سيحقق استقرار الأسرة المصرية ويكون بمثابة رسالة طمأنة للأجيال القادمة بفكرة مؤسسة الزواج وأنه في حالة الخلاف سوف يحصل كل طرف علي حقه بإنصاف.

3– أشادت نهاد أبو القمصان رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان بملامح مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد وأنه سيضمن حقوق المرأة

من خلال إرساء مبدأ الكد والسعاية ضمن مشروع القانون من خلال الحفاظ على الذمة المالية للزوج والزوجة، والثروة المشتركة تعكس إرساء مبدأ الكد والسعاية ولو هناك ثروة مكونة في فترة الزواج بنحط فلوسنا على فلوس بعض بعد الطلاق ولكن الأموال التي تأتي للزوج عن طريق ميراث أو شغل ما قبل الزواج لا تدخل في الثروة المشتركة.

4- قالت النائبة أمل سلامة عضو لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب أن قانون الأحوال الشخصية الجديد سيتيح للمرأة المطلقة الحصول علي نفقة مؤقتة خلال 48 ساعة من تطليقها بحد أدني 1500جنيه من أجل الحفاظ علي تماسك الأسرة، ثم تذهب للمحكمة لرفع دعوى النفقات الخاصة بها وأولادها من خلال المحكمة الواحدة الشاملة لجميع قضاياها الأسرية وسيقوم القاضي بالحكم لها خلال 60 يوماً من تاريخ رفع القضية.

حماية قانون الأحوال الشخصية لحقوق الطفل:-

قالت د/ هالة بدران الناشطة في مجال حقوق المرأة أن مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد بالغ الأهمية لأن به مواد جديدة تتضمن حقوق الجميع وأن القانون منحاز للطفل فمبدأ القانون الأساسي هو مصلحة الطفل الذي يقع عليه الضرر عند حدوث الطلاق وبالتالي فإن مصلحة الطفل فوق مصلحة الجميع وتبدأ المعاناة مع حدوث الطلاق من حيث النفقة ومصاريف تعليم الأطفال وغيرها من الأمور التي تسبب أزمات للطفل.

قال الخبير الإقتصادي د/السيد خضر أن صندوق رعاية الأسرة سيحافظ علي أطفال مصر وحماية لأبناء جميع الأطراف المختلفة من الإنحراف الإجتماعي وضمان حقوقهم من الضياع كما أنه له مردود إيجابي علي حماية حقوق الطفل وعدم ضياع مستقبلهم.

فالصندوق ينظر بعين الاهتمام للأطفال في المقام الأول وحمايتهم أثناء فترة الخلاف الناتجة، كما أنه سيكون صمام أمان لهم من حيث الدعم المالي المتواصل لمواجهة متطلبات الأسرة من توفير حياة كريم لهم.

يهتم القانون بمسألة تعليم الأبناء: حيث وضع القانون شروطاً بشأن تعليم الأبناء يمنع الأب من النزول بتعليم أولاده من تعليم خاص متطور لتعليم أدني طالما تسمح إمكانياته المادية بذلك وذلك بسبب قيام البعض بتحويل أبنائهم من مدارس خاصة ودولية إلي مدارس تجريبية رغم تيسر أحوالهم المالية ولا يمثل بقاء أولادهم في المدارس عائقاً لهم.

الخاتمة: –

لقد مر الزمن علي قانون الأحوال الشخصية الحالي مما أصبح غير ملائم مع تطور الحياة المجتمعية، فتعالت الأصوات المطالبة بصياغة قانون جديد للأحوال الشخصية يهدف بالأساس إلي الحفاظ علي تماسك الأسرة المصرية من الضياع بإعتبارها قاعدة المجتمع التي يجب الحفاظ عليها ودعمها.

وقد عمل قانون الأحوال الشخصية الجديد بتحقيق التوازن بين مكونات الأسرة في الحقوق والواجبات وأعطى للمرأة حقوقاً عديدة من أجل صونها والحفاظ عليها ومنها: إرساء مبدأ الكد والسعاية من خلال

الحفاظ علي الذمة المالية للزوج والزوجة، ويتيح للمرأة المطلقة الحصول علي نفقة مؤقتة خلال 48 ساعة من تطليقها بحد أدني 1500جنيه من أجل الحفاظ علي تماسك الأسرة، وصندوق رعاية الأسرة سيقوم بالتغلب علي كافة التحديات والوقوف بجانب المرأة وخاصة المرأة المطلقة.

كما يشترط علي الزوج الحصول علي رخصة قضائية بطلب الزواج وتقوم المحكمة بإعلام الزوجة أو الزوجات السابقات بذلك ويقومن بإدلاء رأيهن، جعل قضايا الأسرة وقضايا الطلاق في ملف واحد مما يساهم في إنقاذ آلاف الأسر من سنوات تضيع في المحاكم، يستمر سن حضانة الأم للطفل حتي 15 سنة.

كما جعل القانون الجديد الطرف غير الحاضن اصطحاب الطفل إلي بيته في الإجازات القصيرة أو الطويلة لعدد من الأيام ولكن يشترط علي الأب الالتزام بالإنفاق مع الأم في رعاية الطفل، كمايلزم القانون الزوج الذي يطلق زوجته شفوياً أن يوثق الطلاق عند مأذون أولاً ويخطر زوجته به وأيضاً في حالة الرجعة الشفوية، كما أن وثيقة ما قبل الزواج ستكون مرجعية أساسية عند حدوث أي خلاف، ومناصفة الثروة عند الطلاق.

التوصيات:-

1- إعداد ندوات للتعريف بقانون الأحوال الشخصية الجديد وآثاره في استقرار الأسرة المصرية.

2- سرعة الإنتهاء من مشروع القانون وطرحه للحوار المجتمعي من أجل إبداء جميع العناصر والفئات أرائهم في مواد القانون.

3- ضرورة مراعاة وصول القانون للجميع ومعرفة مواده لكونه ليس قانوناً عادياً بل قانون سيتعامل به الشعب في الزواج والطلاق وما بينهما من رحلة طويلة بين الزوجين.

4- قيام الوسائل الإعلامية بتخصيص حلقات من أجل مناقشة القانون الجديد لأنه يمس الأسرة المصرية فهي قاعدة المجتمع التي يجب الحفاظ عليها.

5- أهمية نشر الوعي للتعريف بالقانون والتعديلات المطلوبة من خلال برامج حوارية ومواد إخبارية مبسطة يتم بثها في البرامج الحوارية في القنوات والصحف بشكل مبسط يراعي الناس في القري والنجوع ويرد بشفافية علي كافة التساؤلات.

6- أن يراعى القانون الجديد حقوق جميع الفئات المختلفة وتحقيق التوازن بينهما في الحقوق

المركز المصري للتنمية وحقوق الإنسان